



CITRA

الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
COMMUNICATION & INFORMATION TECHNOLOGY REGULATORY AUTHORITY

لائحة شبكات الاتصالات الخاصة وخدمات الاتصالات الخاصة

المحتويات

1.....	تمهيد
1.....	مادة (1): التعريفات.....
2.....	مادة (2): أنواع شبكات الاتصالات الخاصة
2.....	مادة (3): نطاق شبكات الاتصالات الخاصة وخدمات الاتصالات الخاصة
3.....	مادة (4): ترخيص الشبكات الخاصة
3.....	مادة (5): الربط البيني بين شبكات الاتصالات الخاصة
3.....	مادة (6): إجراءات السلامة
3.....	مادة (7): التزامات مقدمي خدمات الشبكات الخاصة
4.....	المادة (8): أحكام وشروط عامة.....

تمهيد

صدرت هذه اللائحة بشأن شبكات الاتصالات الخاصة وخدمات الاتصالات الخاصة وفقاً لصلاحيات الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات المنصوص عليها بموجب المادة رقم (ج) من القانون رقم 37 لسنة 2014 والمعدل بالقانون رقم 98 لسنة 2015، تضع اللائحة قواعد واضحة بشأن استخدام شبكات وخدمات الاتصالات الخاصة والذي يعد أمراً ضرورياً لدعم الشفافية، كما تهدف إلى تحديد نطاق عمل شبكات الاتصالات الخاصة وخدمات الاتصالات الخاصة المغفاة من شروط الترخيص في دولة الكويت، إلى جانب تحديد الاشتراطات والأحكام العامة لمزاولة هذا النشاط.

مادة (1): التعريفات

يكون للمصطلحات الآتية المعاني الموضحة لكل منها ما لم يدل سياق النص على خلاف ذلك، كما أن أي مصطلح لم يتم تعريفه أدناه، يؤخذ بما ورد في تبيانه وفقاً للقانون رقم 37 لسنة 2014 والمعدل بالقانون رقم 98 لسنة 2015:

شبكة اتصالات خاصة: منظومة اتصالات تشغل لمصلحة شخص واحد أو مجموعة واحدة من الأشخاص تجمعهم رابطة ملكية مشتركة لخدمة حاجاتهم الخاصة.

شبكة اتصالات عامة: منظومة اتصالات سلكية أو لا سلكية محلية أو دولية أو مجموعة منظومات لتقديم خدمة اتصالات عامة للمستفيدين

خدمة الاتصالات الخاصة: هي إحدى خدمات الاتصالات المقدمة من خلال شبكة اتصالات خاصة وفقاً للمادة 4 من هذه اللائحة.

الترخيص: الإذن الممنوح من الهيئة أو العقد أو الاتفاقية الموقع أي منهما بين الهيئة والشخص للسماح له بإنشاء وتشغيل وإدارة شبكة اتصالات عامة أو تقديم خدمات اتصالات عامة أو استخدام ترددات راديوية وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه.

التجاوز الغير مصرح به للشبكات: يقصد به قيام أي شخص باستخدام أي وسيلة للنفاد إلى خدمات الاتصالات المحلية أو الدولية أو خدمات الاتصالات العامة الأخرى دون استخدام مرافق الاتصالات شبكة اتصالات عامة مخصص لها أو مزود خدمات الاتصالات العامة.

مجموعة المستخدمين المغلقة: هم الأشخاص الذين تربطهم علاقات اقتصادية أو غير اقتصادية ممن يمكن اعتبارهم جزء من كيان قائم على أساس علاقة مهنية أو علاقة عمل أو أي علاقة أخرى مستحدثة بين أفراد المجموعة أو مع كيان آخر لتلك المجموعة والتي تستدعي الحاجة إلى ربطهم بشبكة اتصالات خاصة لإتمام وتسهيل المصالح المشتركة لتلك العلاقة.

شبكة الاتصال المحلية (Local Area Network LAN): هي شبكة لمجموعة من الأجهزة المتصلة ببعضها البعض سلكياً أو لا سلكياً، والمتمركزة داخل مساحة جغرافية محددة وتجمعهم مصالح مشتركة، مثل على ذلك: السكن الشخصي، أو المدرسة، أو المبني التجاري. وتتوفر شبكة الاتصالات المحلية نقل البيانات بين العديد من الأجهزة المتنوعة مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والطابعات الورقية وغيرها.

شبكة اتصالات المنطقة الجامعية (Campus Area Network CAN): هي مجموعة من شبكات الاتصالات المحلية (LAN) المتصلة ببعضها البعض، والتي تخدم منطقة واحدة، أو أكثر من منظمة تجمعهم المصالح المشتركة. ويضم هذا النوع من الشبكات مجموعة من الأجهزة المتصلة ببعضها البعض والمتمرکزة في منشآت منفصلة، والتي تقع داخل منطقة جغرافية محددة.

شبكة الاتصالات الإقليمية (MAN): هي شبكة أو مجموعه من شبكات الاتصالات المحلية (LAN) أو شبكات الاتصالات الجامعية (MAN) المتصلة بعضها البعض، والتي تخدم منظمة واحدة، أو أكثر من منظمة تجمع بين المصالح المشتركة داخل حدود إقليم معين. ويضم هذا النوع من الشبكات مجموعه من الأجهزة المتصلة والمتمركزة في منشآت منفصلة في حدود إقليمي واحد.

الربط البيني: التوصيل المادي والمنطقي فيما بين شبكات الاتصالات سواء يستخدمها ذات مشغل الاتصالات ومشغل آخر، بغرض تمكين المشتركين لدى المشغل من الاتصال بالمشتركيين لدى المشغل ذاته أو لدى مشغل آخر أو للحصول على خدمات يقدمها مشغل آخر.

مادة (2): أنواع شبكات الاتصالات الخاصة

تنقسم شبكات الاتصالات الخاصة وخدمات الاتصالات الخاصة إلى ثلاثة أقسام:

- شبكة الاتصال المحلية (LAN): يجوز لأي شخص اعتباري أو أي كيان قانوني إنشاء وتشغيل شبكة اتصالات محلية لمجموعة من الأجهزة وذلك من خلال ربطها سلكياً أو لاسلكياً داخل المنشأة ولا تتطلب هذه الممارسة تسجيلاً أو تصريحاً بذلك.
- شبكة اتصالات المنطقة الجامعية (CAN): يجوز لأي شخص اعتباري أو أي كيان قانوني إنشاء وتشغيل شبكة اتصال المنطقة الجامعية وذلك من خلال ربط مجموعة من الشبكات المحلية ببعضها البعض، والتابعة لعدة منشآت متقاربة سلكياً أو لاسلكياً. وتتطلب هذه الممارسة إذا ما تمت عن طريق الاتصال اللاسلكي باستخدام ترددات راديوية تسجيلاً مسبقاً في الهيئة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- شبكة الاتصالات الإقليمية (MAN): يجوز لأي كيان قانوني إنشاء وتشغيل (شبكة اتصال إقليمية) وذلك من خلال ربط شبكة أو مجموعة من الشبكات المحلية أو الجامعية ببعضها البعض، والتابعة لعدة منشآت سلكياً أو لاسلكياً داخل حدود إقليم معين، وتتطلب هذه الممارسة الحصول على تصريح من الهيئة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإنشائها وتشغيلها، وتخضع للشروط العامة المعمول بها بشأن الربط البيني بين الشبكات وفقاً للقانون رقم 37 لسنة 2014 والمعدل بالقانون رقم 98 لسنة 2015.

مادة (3): نطاق شبكات الاتصالات الخاصة وخدمات الاتصالات الخاصة

الرسوم	يتطلب التصريح/الترخيص	يتطلب التسجيل	وسيلة الاتصال	نوع الشبكة
لا	لا	لا	سلكي	شبكة اتصال المحلية (LAN)
لا	لا	لا	لاسلكي	
لا	لا	لا	سلكي	شبكة اتصالات المنطقة الجامعية (CAN)
لا	لا	نعم	لاسلكي	
-	نعم	نعم	سلكي	شبكة اتصالات الإقليمية (MAN)
-	نعم	نعم	لاسلكي	

- يجوز لأي شخص إنشاء وتشغيل شبكة اتصالات خاصة من خلال الحصول على مرافق أو خدمات الاتصالات من إحدى شبكات الاتصالات العامة المرخص لها، وتركيب وتشغيل مرافق ومعدات الاتصالات الخاصة به.

2. يجوز إنشاء شبكة اتصالات خاصة باستخدام أي تكنولوجيا من تكنولوجيات الاتصالات، ولا تقتصر شبكات الاتصالات الخاصة على نوع محدد من الاتصالات التي تمررها وتشمل الاتصالات الصوتية ونقل البيانات والفيديو، وذلك لتلبية احتياجات الشخص الخاصة أو لمجموعة المستخدمين المغلقة من خدمات الاتصالات.

مادة (4): ترخيص الشبكات الخاصة

1. لا يجوز لأي شخص عند إنشاء شبكة اتصالات خاصة تأجير أو بيع أو إعادة بيع قدرات الاتصالات أو خدمات الاتصالات الخاصة بشبكة الاتصالات الخاصة به للغير دون موافقة وترخيص من الهيئة.
2. يجب الحصول على ترخيص الطيف الترددي من الهيئة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لكل من أراد استخدام الترددات الراديوية المرخصة لإنشاء شبكة اتصالات خاصة، وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها واللوائح ذات صلة.

مادة (5): الربط البيني بين شبكات الاتصالات الخاصة

لا يجوز ربط شبكات الاتصالات الخاصة ببعضها البعض إلا من خلال النفاد عن طريق الشبكات العامة المرخصة وذلك وفقاً لاتفاق خطيب بين مالكي أو مشغلي هذه الشبكات، حسب ما اقتضى الحال، وتخضع اتفاقيات الربط البيني المبرمة وفقاً لهذه المادة للشروط العامة المعمول بها بشأن الربط البيني وفقاً للقانون رقم 37 لسنة 2014 والمعدل بالقانون رقم 98 لسنة 2015، والتعليمات والقواعد واللوائح والقرارات الصادرة من قبل الهيئة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على أن يتزامن جميع مزودي ومقدمي شبكات الاتصالات العامة المرخص لها من الهيئة بالإفصاح عن عدد الشبكات الخاصة المربوطة من خلالها.

مادة (6): إجراءات السلامة

- يجب على أي شخص أراد إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات الخاصة القيام بما يلي:
1. اتخاذ كافة إجراءات السلامة الضرورية والمناسبة فيما يتعلق بتراكيب وتأجير وشراء واستخدام كافة أجهزة ومعدات الاتصالات وذلك من أجل حماية الأرواح والمتلكات ومن أجل الحد من التعرض للانبعاثات والإشعاعات الكهرومغناطيسية والمخاطر الأخرى ذات الصلة والالتزام بإنزالتها في حال الإضرار بالشبكات العامة.
 2. ضمان استيفاء كافة أجهزة ومعدات الاتصالات المستخدمة لشروط نظام المخالفات النوعية وإجازة أجهزة الاتصالات المطبق وفقاً لما نص عليه الفصل السادس من القانون رقم 37 لسنة 2014 والمعدل بالقانون رقم 98 لسنة 2015.

مادة (7): التزامات مقدمي خدمات الشبكات الخاصة

1. الالتزام بتطبيق قواعد المنافسة في حال رغبتهم بربط شبكتهم الخاصة بأي شبكة عامة مرخصة وذلك من خلال عدم منع أي مرخص له آخر من تقديم خدمات الاتصالات العامة داخل المنشأة.
2. لا يسمح لمقدمي خدمات الشبكات الخاصة من ملاك المباني التجارية أو الاستثمارية منع أي مستأجر داخل المنشأة من اختيار مرخص له آخر لتقديم خدمات الاتصالات العامة.

3. يحظر على مقدمي خدمات شبكات الاتصالات الخاصة، تقديم خدمات الاتصالات العامة للجمهور، حتى وإن كان مقدم خدمات الشبكة الخاصة مستفيداً من خدمات شركة مرخص لها من قبل الهيئة.

المادة (8): أحكام وشروط عامة

1. يجب على مقدمي خدمات شبكات الاتصالات الخاصة، الالتزام بجميع الشروط والقوانين الصادرة عن أي جهة رسمية في دولة الكويت فيما يتعلق بالأمن الوطني.
2. للهيئة في حال ثبوت مخالفة أحكام هذه اللائحة، تطبيق الجزاءات والغرامات المنصوص عليها بالقانون رقم 37 لسنة 2014 لإنشاء الهيئة العامة لاتصالات وتقنية المعلومات والمعدل بالقانون رقم 98 لسنة 2015.